الحِراك الشعبي والمُعارَضة الوطنيَّة في الخليج العربي (١٩١٨ ـ ١٩٦٨)

أ. د. صباح مهدي رميض
sabah.rmaid@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد / كُلّية التربية للعلوم الانسانية/ ابن رُشد

م. د. محمد لطف الله عيسى
mohamadlatif1133@gmail.com
وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الكرخ الأولى

الملخص

شَهِدَت منطقة الخليج العربي والسَّاحِل العُماني تصاعد مُستوى الحِراك الشعبي، والمُطالبات بتحقيق الإستقلال التام، وإنهاء الإلتِزامات والإرتِباطات الدوليَّة سواء كانت في إطار الحِماية أو الإستِشارة أو الصِّداقة، وأصبحت واجِهات ملحوظة من قِبل الفِئات المُثقَّفة في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين، وعبَّرت فيها القِوى الوطنيَّة عن حاجاتها في إجراء عمليَّات التغيير والتحوّل الإجتِماعي وعلى جميع الصُّعُد ولا سِيَّما بعد تصاعد الإمكانيَّات الإقتِصاديَّة بإكتِشاف النفط وإستثماره على نطاقٍ واسع والإنفِتاح على المُستويين الإقليمي والدولي.

الكلمات المُفتاحيّة: الحراك الشعبي ، المعارضة الوطنية ، الخليج العربي.

The popular movement and the national opposition in the Arabian Gulf (1918-1968)

A. D. Sabah Mahdi Rmeid
University of Baghdad \College of Education for Human Sciences / Ibn Rushd
M. D. Muhammad Lutfullah Issa
Ministry of Education \ First Baghdad Al-Karkh Education Directorate

Abstract

The Arabian Gulf region and the Omani coast witnessed an escalation in the level of popular movement and demands to achieve complete independence and end international commitments and connections, whether within the framework of protection, consultation or friendship. They became noticeable interfaces by the educated groups in the early second decade of the twentieth century, in which the national forces

expressed their Its needs in carrying out processes of social change and transformation at all levels, especially after the increase in economic potential through the discovery and investment of oil on a large scale and openness at the regional and international levels.

Key words: (The popular movement – the national opposition – the Arabian Gulf).

مُقدِّمة:

شَهِدَت منطقة الخليج العربي حِراكاً شعبيَّاً وتصاعد في التيّارات الوطنيَّة بداية عقد العشرينيَّات وحتى نِهاية عقد الستينيَّات من القرن الماضي، وكانت على أشكال مُتنوِّعة منها تشكيل الجمعيَّات والمُنتديات الثقافيَّة، ونضوح حركة التعليم، وتطوّر العمل النقابي، وحركة المُعارَضة البرلمانيَّة والتي كانت الكويت سبّاقة في أنشِطتها وفعّاليَّاتها وحتى اليوم.

وعموماً, أنَّ الحِراك الشعبي في الخليج العربي لم يكن بالضرورة موجَّهاً ضِدَّ الحُكومات أو مُجابهة إدارة خارجيَّة, بل الأمر كان يُمثِّل تصاعُد حركة عُماليَّة عانى أصحابُها من ضنك العيش, أو التسلُّط الذي قام به رؤساء العمل, وكان ذلك جزء من التعبير عن تحقيق الإرادة أو المُطالبة بالحقوق المشروعة والإصلاح العام، وهو الذي أسَّسَ إلى الحركة الوطنيَّة التي شَهِدَتها المنطقة.

أولاً: أهمِّيَّة الدِّراسة:

تؤشِّر أهميَّة الدِّراسة بأنَّه من ضرورات السُّلطة التنفيذيَّة في دول الخليج العربي أنْ تستوعب مُستوى التغيّر الفِكري والإنفِتاح العالمي على تطلُّعات النُّخب المُثقَّفة التي تقود حِراك التغيير.

ثانياً: مُشكِلة الدِّراسة:

تنطلق إشكاليَّة الدِّراسة مِن أنَّ مُستوى الحِراك الشعبي ونضوج الفِكر والتيّارات السِّياسيَّة في الخليج العربي تصاعد بشكلٍ كبير ما بعد أحداث الربيع العربي الذي شهدته المنطقة ما بعد عام ٢٠١١؛ بسبب الإنفِتاح والمُطالبات بالتعديلات الدستوريَّة، وقد يكون ذلك إشكاليَّة قد تصطدم مع الموروثات الأُسريَّة والقِبليَّة الحاكِمة في المنطقة.

ثالثاً: فرضيّة الدِّراسة:

وَضَعَت فرضيَّة الدِّراسة على أنَّ مُستوى طروحات الحِراك الشعبي وتنامي فِكرة التحديث السِّياسي والإجتِماعي في منطقة الخليج العربي قد تشهد تحوّلات إستراتيجيَّة مُهِمَّة خلال السنوات المُقبِلة؛ بسبب تنوّع الثقافات وتداخل وسائل التواصل الإجتِماعي وتدخُّل الأطراف الدوليَّة الداعية إلى أجراء عمليَّات التحوّل خِدمةً لأغراضها في المنطقة؛ ولتعزيز هذه الفرضيَّة طُرِحت الأسئِلة الآتية:

- كيف تعاملت حُكومة البحرين في اِحتِواء الحركات الاِحتِجاجيّة في مُنتصف القرن الماضي؟
- ما مدى تأثير الإدارة البريطانيَّة في تصاعد الحِراك الشعبي المُسلَّح في عُمان في مُدَّة الدِّراسة؟
- هل كانت منطقة الخليج العربي بحاجة إلى إجراء تغيّرات في أُطر سُلطاتها التشريعيَّة آنذاك؟
- لماذا وصِفت المُعارَضة النِّيابيَّة في الكويت بأنَّها ناضِجة وذات أبعاد إستراتيجيَّة مؤثِّرة وحتى اليوم؟
- هل كانت الحركات العُماليَّة في كُل من قطر والسعوديَّة مُنظَّمة وذات أهداف موضوعيَّة؟

رابعاً: منهجيَّة الدِّراسة وهيكليَّتها:

تطلَّبت منهجيَّة الدِّراسة توظيف المنهج الإشكالي مع الاِستِناد إلى خطوات المنهج التحليلي والوصفي في عرض الوقائِع والأحداث التي شهدتها المنطقة على مدار خمسة عقود من الزَّمن بإطار تاريخي حُدِّدَ بين (١٩٢٠ ــ ١٩٦٨)، وأسهم ذلك في الوصول إلى اِستنتاجات تاريخيَّة وموضوعيَّة.

وزِّعت هيكليَّة الدِّراسة على مُقدِّمة, ومُرتكزات الدِّراسة في حدود الإشكاليَّة وبيان الأهمِّيَّة، وصياغة الفرضيَّة والأسئِلة المُرتبطة بها، إلى جانب خمسة مباحِث رئيسيَّة, تناول المَبْحَث الأوَّل: بيان طبيعة الحِراك الوطني في الخليج العربي خلال مُدَّة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثَّانية (١٩١٨ ــ ١٩٤٥), وكرَّسَ المَبْحَث الثاني: للحِراك السِّياسي وتطوّر الوعي الوطني في البحرين حتى عام ١٩٦٨, واِستعرضَ المَبْحَث الثَّالِث: المُعارَضة السِّياسيَّة في الكويت وحدَّد النموذج نشاط حركة القوميين العرب فضلاً عن تصاعُد المُعارَضَة البرلمانيَّة في الكويت والتي تُعد أنموذجاً اليوم في المنطقة، وتابع المَبْحَث الرَّابِع: الحِراك المُسلَّح الذي شهدته سلطنة عُمان وكيف حطّت بتداعيّاتها على الواقع الاِجتِماعي والاِقتِصادي في السَّلطنة، وخصَّصَ المَبْحَث الخامس: لمُتابعة نشاط الحركة العُماليَّة وتنظيماتها النقابيَّة في كُل من المملكة العربيَّة السّعوديَّة وقطر، وأُختُتِمت الدِّراسة بالاِستنتاجات والمُقترحات والتوصيات.

المَبْحَث الأوَّل: الحِراك الوطني في الخليج العربي ما بين الحربين (١٩١٨ ـ ١٩٤٥):

بعد اِنتهاء الحرب العالميّة الأولى, شهدت البحرين والكويت حِراكاً شعبيَّاً، إذ ساعدت الظروف الخاصّة بكلّ منهُما على قيام حِراك وطني, غير أنَّ طبيعة السِّياسة البريطانيَّة في بُلدان الخليج واِتِّجاهاتها المُستمِرّة نحو التدخُّل في شؤونها الداخليَّة, رافقت ذلك سوء الأوضاع الداخليَّة, كانت سبباً في اِندلاع الحركة الوطنيَّة في كِلا البلدين (الحمداني, والحلو, وحميدي, ٢٠١٥, ص. ١٩٥) (Al-Hamdani, Al-Helou, and Hamidi, 2015, p. 195).

ولعلَّ أبرز واجِهات الحِراك الوطني في البحرين؛ هي الإنتِفاضة التي قامت بها مجموعة من عُمَّال الغوص على اللؤلؤ وعُمَّال الميناء عام ١٩١٩, إذ اِحتكر شيوخ البحرين تجارة اللؤلؤ, وكانت لهم قوارب خاصّة تشتغل بتِلكَ التِّجارة, وفرضهم ضريبة مقدارها تومانين على كل قارب يدخل إمارة البحرين لِاستِخراج اللؤلؤ ولا سِيَّما القوارب القادِمة من السَّاحل العُماني, أو من قطر, أو الإحساء, أو الكويت, وغيرها من موانِئ الخليج, إلى جانب تِلكَ الضَّريبة؛ فُرِضَت على حصيلة الغوص, ففي موسم الغوص تكثر المُنازعات بين الغوّاصين وتقوم قبائل السَّاحل العُماني بِانتهاز فرصة وقوع هذه المُنازعات بتأييدها لمجموعة ضِدَّ أُخرى, فتفوز بالنهاية بغنائم كثيرة من اللؤلؤ (الركابي, ٢٠٠٥, ص. ص. ١٤٠, ١٤١) (Al-Rukabi, 2005, p.p. 140, 141) وعلى أثر ذلك اِنتفض عُمَّال الغوص ضِدَّ جشع تُجّار اللؤلؤ وأصحاب السُّفن, وعلى الرغم من محدوديَّتها إلَّا أنَّ بداية عقد العشرينيات مهَّدت لحِراك وطني واسِع (العدول, ووهيم, والحفو, والسبعاوي, ١٩٨٦, ص. ٣٢٢) (Al-Adoul, Wahim, Al-Hafu, Al-Sabawi, 1986, p. 322) ففي ٢٦ آيار ١٩٢٣, اِنعقد المؤتمر الوطني الأوَّل في البحرين, بزعامة اِثني عشرة شخصيّة مُنتخبة, وأصدر المُجتمعون وثيقة وطنيَّة تاريخيَّة عُرِفَت بوثيقة الإصلاح, جاء فيها: **"لقد اجتمعنا وتعاهدنا على السعي في الحصول على المطالب الآتية"**: (الأنصاري, ١٩٨٠, ص. ٧٤) (Al-Ansari, 1980, p. 74) .

- اِنتِخاب مجلس شورى من عُموم أهل الإمارة, ينظر في مصالحها العامَّة.
- يشرف القنصل البريطاني على الإتِّفاق بين الحُكومة البريطانيَّة وحُكومة البحرين, وعدم تدخُّله في الأمور الداخليَّة.
- تشكيل محْكمة من أربعة أعضاء, مُحترفين بشأن الغوص, للنظر في جميع الدعاوى المُتعلِّقة بذلك.

رَفَضَت سُلُطات الإدارة البريطانيَّة هذه المطالب, وألقت القبض على اِثنين من زُعماء الحركة البارزين وهُما: عبد الوهاب الزياني, وأحمد بن لاحج, ونفتهُما بلا مُحاكمة إلى الهند, ولاحقت بقيّة زعماء الحركة, وعندئذ؛ تحوَّل الحِراك الوطني في البحرين إلى حركةً سلميّة, فظهر ما عُرِفَ بالمُنتدى الإسلامي في البحرين الذي عُدَّ من أبرز الجمعيّات الإسلاميّة التي ظهرت في الخليج العربي في العقد الثالث من القرن العشرين, أسَّسه نُخبة من الشباب البحريني المُتأثرين بالفكر الإسلامي الإصلاحي ومنهم: أحمد بن حسن إبراهيم, ومحمد بن عبد العزيز الوزان, ومحمد عبد الله جمعة, ويوسف عبد الله محمود وآخرون (الطائي, د.ت., ص. ١١٢) (Al-Ta'i, n.d., p. 112) وكان للمُنتدى هيئة أدبية في بدايته ولكن سُرعان ما تحوَّل إلى مجموعة سياسيّة فاعِلة ساهمت في بعث روح الحِراك الوطني من جديد، وكانت اِضرابات الطلبة عام ١٩٢٨ في

تصاعد مُستمر وعُدَّت من روافد هذه الحركة (الحمداني وآخرون., ٢٠١٥, ص. ص. ١٩٧ ــ ١٩٨) (Al-Hamdani et al., 2015, p.p. 197 - 198).

سعت الإدارة البريطانيَّة إلى قمع هذا الحِراك السِّياسي, واتَّجهت لقطع جذورها المتأصِّلة في حقل التَّعليم الوطني, فعمدت أوَّلاً على السَّيطرة على مجلس التعليم, وإخراج العناصر التَّقدُّمية والإستقلاليّة منه, وأخذت تدريجياً في تغيير المناهج وإبعاد الأساتذة العرب, وعليه؛ شهدت المُدّة (١٩٢٦ ــ ١٩٣٢), اِضراباتٍ شامِلة في مجال التعليم؛ اِحتِجاجاً على تِلكَ الإجراءات, غير أنَّ بريطانيا استمرَّت في خطّتها في إخضاع التَّعليم تحت سيطرتها, وعيّنت مُدير معارف بريطاني, وصرَّحت على لِسان مُستشار حُكومة البحرين تشارلس بلكريف (Charles Belgrave) (١٩٢٣ ــ ١٩٥٦) بأنَّ طلبة المدارس هم أوَّل من أدخل مُمارَسة الإضراب في البحرين, ولذلك حتَّم على المواطنين القيام بالتبرعات لبناء المدارس ضمانة لِإستقلالها وحريتها الفِكريّة (أحمد, ١٩٨٦, ص. ٣١؛ الأنصاري, ١٩٨٠, ص. ص. ٧٥, ٧٦) (Ahmed, 1986, p. 31; Ansari, 1980, p.p. 75, 76).

جُدِّد الحِراك الوطني في البحرين عام ١٩٣٨, ولعلَّ من أسبابه اِنعِكاس أصداء الاِنتِفاضة الفلسطينية عام ١٩٣٦, وتأثير الحركة الوطنيَّة في الكويت, وتأييد عُلماء الدِّين في البحرين بهدف الحد من استبداد الحاكم والمُستشار البريطاني (بلكريف), فأقدموا على رفع مطالبهم لحاكم البحرين, تضمَّنت أُمور عِدَّة, في مقدمتها: إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من طوائِف السُّنة والشِّيعة, دون تدخُّل أيّ سُلطة أجنبيّة, وتقليص صلاحيّات الحاكم, وتحقيق قدر من الديمقراطية, واستبدال الموظَّفين الهنود بموظَّفين وطنيين, ونشر المدارِس في البِلاد, وفسح المجال للحُرِّيَّات الفِكريّة, فعمّت البِلاد انتفاضات شعبيّة, بسبب رفض المُستشار البريطاني بلكريف لمطالبهم, وشاركت فيها فِئات من التجار, والموظفين, وعُمَّال شركة النفط, والطلاب, وأصحاب المِهن, مُطالبين بتشكيل مجلس تشريعي يضم جميع الفِئات الاِجتِماعيّة وتأسيس النقابات العُماليَّة (الطائي, ٢٠١٢, ص. ص. ٩ ــ ١٠) (Al-Ta'i, 2012, p.p. 9-10) وقد أُتيحت لأحد المواطنين البحرينيين ويدعى عبد الرحمن الباكر, عن طريق وجوده في دبي, إصدار نشرة باِسم (صوت العصافير), ثُمَّ هاجر عُقب إخماد البريطانيين للحركة مع غيره من المواطنين إلى البصرة (العبيدي, د.ت., ص. ١٠٦) (Al-Obaidi, n.d., p. 106)، وعلى الرغم من فشل هذه الحركة الإصلاحيَّة باِستِخدام القمع من قِبل السُّلْطة في مواجهتُها ونفي قادتها, إلَّا أنَّها برهنت على نمو الوعي السياسي, ومثَّلت بدايات التوجُّه الديمقراطي الإصلاحي في الخليج العربي.

وأمَّا في الكويت, فظهر الحِراك الوطني المُطالِب بتحقيق قدر من الديمقراطية في نِظام الحُكم, عن طريق إقامة مجلس استشاري يشارك الشّيخ في إدارة البِلاد, والحقيقة أنَّ هذا الحِراك لم تُعلِن

عن مطالبهِ حتى عام ١٩٢١, حينما بَدَأَ الشّيخ أحمد جابر الصباح (١٨٨٥ ـ ١٩٥٠) حُكمه بنوعٍ من المرونة على عكس أسلافه, وبالفعل تأسَّسَ المجلس الاستشاري في نيسان عام ١٩٢١, غير أنَّ هذه التَّجرُبة لم يُكتب لها النجاح؛ بسبب عدم الأخذ بمَبْدَأ الإنتِخاب الحُر في ترشيح أعضائه (العدول وآخرون., ١٩٨٦, ص. ص. ٣٢٢ ـ ٣٢٣) (Al-Adoul et al., 1986, p.p. 322-323).

وفي بداية عقد الثلاثينيات, إستمرَّت حركة المُطالبة بتطبيق المبادئ الديمقراطية ولا سِيَّما بعد نمو الوعي السِّياسي والثقافي لدى النُّخبة المثقفة والتجار في الكويت, والرَّغبة في تحْقيق قدر من المُشاركة في الإدارة والحُكم, وعلى أثر إزدياد الدعوات المُطالبة بالإصلاح؛ أُنشِئَ المجلس البلدي عام ١٩٣٤, ومجلس المعارف عام ١٩٣٦ وبطريقة الإنتِخاب الجُزئي (رميض, ٢٠٢١, ص. ١٣٣) (rmaid, 2021, p. 133) إلَّا أنَّ العمل في المجلسين سُرعان ما توقَّف؛ بسبب التعارض مع توجُّهات السُّلْطة الحاكِمة, مِمَّا زادَ من حِدّة المُعارضة البرلمانيّة, وفي مطلع عام ١٩٣٨, أقدمت مجموعة من الشّباب المُهتمّين بالإصلاح السِّياسي والحياة الدستورية والديمقراطية على تشكيل جمعية سرّيّة عُرِفت بإسم (الكُتلة الوطنيَّة), عَمِلَت على نشر الوعي السِّياسي بأفكارها ودعوتها الإصلاحيَّة في الصُّحُف العراقيّة ومنها صحيفة الزمان العراقية, ولتجنُّب الفوضى والإضطِرابات, أستجاب الشّيخ أحمد الصباح لمطالب الكتلة الوطنيَّة, وأُنتُخِبَ أعضاء المجلس التشريعي الذي ضمَّ (١٤) عضواً, وأُختير عبد الله السالم (ابن عم الشّيخ أحمد وولي عهده) لرئاسة المجلس, وهو أوّل مجلس تشريعي في تاريخ الكويت والخليج العربي (الطائي, د.ت., ص. ص. ٧ ـ ٨) (Al-Ta'i, n.d., .pp. 7-8).

وأمَّا في إمارة دبي, فكان لموقعها مكانة اقتصادية متميزة, لوجود ميناء تجاري مُزدهر قائم على صناعة الغوص والتِّجارة, ونشطت الحركة الإصلاحيَّة في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين, مع ظهور دعواتٍ تُطالب الأُسرة الحاكِمة بتخصيص جُزء من عوائد النفط للشعب وتحْديد سُلطة الحاكِم ونفوذه السِّياسي والاقتصادي (الطائي, ص. ١٠) (Al-Ta'i, p. 10).

والحقيقة أنَّ هذه الحركة لم تكن تمتلِكَ رصيداً شعبيّاً مُقارَنةً لما هو عليه في الكويت والبحرين, كما أنَّها لم تخلُ من تأثيرات النِّزاع القائم بين الشّيخ, ومُعارضيه من العائِلة الحاكِمة إذ تحالفت معهم بعض الفِئات التِّجاريَّة النامية الهادِفة إلى احتلال موقعها في المُجتمع ودعم مصالحها فيه, كما أنَّ الحِراك الوطني في دُبي لم يخرج في برنامجه عمَّا طرحهُ قادة الحِراك الوطني في البحرين والكويت, والداعي لتحقيق الإصلاحات الداخليَّة في إطار النِّظام البرلماني إذا جاز (العدول وآخرون., ١٩٨٦, ص. ص. ٣٢٣ ـ ٣٢٤) (Al-Adoul et al., 1986, p.p. 323-324) .

قدَّمت المُعارَضَة في حزيران ١٩٣٨, مُذكَّرة إلى حاكم دُبي الشّيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢ ـ ١٩٥٨) تضمَّنت الأُمور الآتية: (الطائي, ٢٠١٢, ص. ١٠) (Al-Ta'i, p. 10).

١. إلغاء اِحتِكار الأُسرة الحاكِمة لعمليَّة شحن وتفريغ السُّفن في الميناء.

٢. تخصيص ميزانية للصرف على المدينة.

٣. إعادة تنظيم الگمارك.

٤. تأسيس مجلس تشريعي على غرار المجلس الكويتي.

وبعد مُفاوضات بين الطرفين, اِنتهت بتوقيع مُعاهدة ٣٠ تشرين الأوّل ١٩٣٨, اِحتوت مطالب الحركة الوطنيَّة, وبضمنها تأسيس مجلس تشريعي عُرِفَ رسمياً باسم: المجلس الأعلى النيابي، إلَّا أنَّ هذا المجلس واجه المُعارضة التقليدية المُتمثِّلة بالشّيخ والسُّلُطات البريطانيَّة, وذلك بسبب صلاحيّات المجلس ومُهِمَّة الإشراف على السِّياسة الخارجيَّة والماليَّة وتطوَّر الخِلاف إلى حد رفض الشّيخ سعيد بن مكتوم تمويل بعض المشاريع الإصلاحيَّة التي كان يحصل عليها من امتياز النفط وتسهيلات الطيران, وعليه؛ وضعت بريطانيا خُطَّة للخِلافات القائِمة وكانت لصالح الشّيخ تمكّن منها الأخير بهجوم مُباغت على أعضاء المجلس الذين حضروا حفلة زواج أحد أولاده, وأسفر الهجوم عن تشريد أعضاء المجلس وإنهاء دورِهِ السِّياسي في دُبي (العدول وآخرون., ١٩٨٦, ص. ص. ٣٢٥) (Al-Adoul et al., 1986, p. 325).

المَبْحَث الثَّاني: الحِراك السِّياسي وتطوّر الوعي الوطني في البحرين حتى عام ١٩٦٨:

شهدت إمارة البحرين ما بعد الحرب العالمية الثَّانية, نمو في الوعي السِّياسي وأصبح أكثر تبلوراً في عقد الخمسينيات التي مثَّلت مرحلةً جديدة أُخرى من الصِّراع الذي بَدَأَ يحتدم ليصل إلى قِمَّته في عقد الستينيات, ويمكن تقسيم طبيعة الحِراك الوطني في البحرين على مرحلتين وُهما الآتية:

المرحلة الأولى: نشاط التنظيم الشعبي والحِراك الوطني في البحرين (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦):

قامت في البحرين هيئة تنفيذيَّة على شِكل تنظيم شعبي تلقائي في تشرين الأوَّل ١٩٥٤, في أعقاب الاِضطِرابات الطائفية في المُدّة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٤) بين السُّنة والشِّيعة, ولمَّا كانت التَّنظيمات السِّياسيَّة ممنوعة في البحرين, فقد اعتمدت الهيئة في توظيف عناصرها على النوادي الاِجتِماعيّة والرياضيّة, فاِرتكزت في عملها منذ البداية على أساس العمل الوطني المُشترك في إطار الجبهة الوطنيَّة للشيعة والسُّنة, والتُّجَّار, والعُمَّال, وأبناء الطبقة الوسطى, واِستعملت طوال المُدّة (١٩٥٤ ــ ١٩٥٦) وسيلتي التَّنظيم السِّياسي السِّرّي والإضراب والصَّحافة, ومنها: (صحيفة صوت البحرين) التي سبق وصُدِرَت لأوّل مرّة في آذار ١٩٣٩, وكانت أوّل رئيس تحرير لها عبد الله الزائد (عزت, ١٩٨٣, ص. ص. ٣٤١, ٣٤٢) (Ezzat, 1983, p.p. 341, 342) ونفذت هذهِ الصَّحيفة في قلب الصِّراع بإنتِظام ونجاح, وجعلت من هذا الاِتِّجاه

تحدّياً فِعلياً حقيقياً لنِظام الحُكم في البحرين (النقيب, ١٩٨٩, ص. ١٣٨) (Al-Naqib, 1989, p. 138).

وفي ١٣ تشرين الأوّل ١٩٥٤, طالبت الهيئة التنفيذيَّة العُليا عن طريق أعضائها, الحُكومة البحرينية والمُستشار البريطاني تشارلس بلكريف بالمطالب الآتية: (فخرو, د.ت, ص. ص. ٤٨ ـ ٤٩) (Fakhro, n.d., p. 48 – 49).

١. تأسيس برلمان مُنتخب من الشَّعب, ليصبح صوت الشَّرعية الأوحد في البِلاد.
٢. وضع قانون مدني وجِنائي موحَّد للبحرين.
٣. إنشاء مَحْكَمة اِستِئناف, تضم في عضويَّتها قُضاة مُتمرّسين في القانون.
٤. السَّماح بقيام نِقابات عُماليَّة وحِرفيّة ومِهنيّة.

أصدرت حُكومة البحرين وفي اليوم التالي, بياناً ردّت فيه على مطالب الهيئة التنفيذيَّة, وذكرت فيه بأنَّهُ ليس لها الحق في تقديم هذه المطالب, لأنَّها لا تُمثَّل أحداً, وأنَّ الحُكومة جادّة في تنفيذ الإصلاحات ضمن المُخطّط الذي رسمته, وحذَّرت الحُكومة (الهيئة) من الإخلال بالأمن, وأكدت بأنَّها ستضرب بقوَّة على أيدي العابثين (العبيدي, ١٩٧٦, ص. ١٨٧) (Al-Obaidi, 1976, p. 187).

وصِفَ موقف الحُكومة بأنَّه سلبي من تحقيق المطالب أعلاه, ولا سِيَّما فيما يتعلَّق بإنشاء نقابة للعُمّال, أنْ عمدت الهيئة العُليا إلى تأسيس (اِتِّحاد عمال البحرين) في تشرين الأوّل عام ١٩٥٥ (رميض, ٢٠٢١, ص. ١٣٨) (rmaid, 2021, p. 138) والذي عُدَّ من أبرز التَّنظيمات النقابية في الخليج العربي, وتبنّى هذا الاِتِّحاد القضيّة الوطنيَّة, وواجه الحُكومة في شباط ١٩٥٦ بعدة مطالب وقرارات تخدم القضيّة العُماليَّة, غير أنَّ الحُكومة وبدعم من المُستشار بلكريف رفضت هذه المطاليب, وكذلك الاِعتِراف بالاِتِّحاد العام لعمال البحرين, فتجاهل الاِتِّحاد ذلك, وانتخب مجلس إدارة وجمعيّة عامّة له في آذار ١٩٥٦, كما اِتَّخذ من لجنة الاِتِّحاد الوطني اسماً جديداً له (العدول وآخرون., ١٩٨٦, ص. ص. ٣٢٦) (Al-Adoul et al., 1986, p. 326).

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأوّل ١٩٥٦, حدثت أعمال عنف غير مُنظَّمة, موجَّهة ضِدَّ المصالِح والشَّركات البريطانيَّة, إذ هوجِمت مُمتلكاتها, ولم تكن هذه الأعمال من صنع الهيئة التنفيذيَّة العُليا أو اِتِّحاد العمال, بل على العكس؛ حاولت الهيئة وقفها ومنعها من الاِنتِشار دون جدوى, ولكن هذه الاِنتِفاضة كانت فُرصة سانحة للتخلُّص من الحركة المُتمرِّدة لهذه الهيئة ما دامت في طور بدايتها, وهذا ما حدث, فقد أُعتُقِل أعضاء الهيئة, وحوكِموا مُحاكمةً صوريّة مُفتعلة, وتمَّ نفيهم إلى خارج البحرين, بينما أُعتُقِل وشُرِّدَ العديد من أنصارهم (النقيب, ١٩٨٩, ص. ١٣٩) (Al-Naqib, 1989, p. 139) ومع ذلك؛ فقد حقَّقَ الحِراك الوطني في

البحرين نتائجٍ مُهِمَّة, لعلَّ من أبرزها عزل الحاكم والمُستشار البريطاني بلكريف في مطلع عام ١٩٥٧ (الحمداني وآخرون., ٢٠١٥, ص. ٢٠٥) (Al-Hamdani et al., 2015, p. 205).

المرحلة الثَّانية: الحِراك الشعبي المُسلّح: اِنتِفاضة آذار ١٩٦٥ في البحرين:

اِتَّخذ الحِراك الشعبي في البحرين طابعاً جديداً في مُستهل عام ١٩٦٥, تمثّل في الحركة العُماليَّة, إذ قامت إدارة شركة بابكو للنفط, في السابع من آذار ١٩٦٥, بإصدار أمر يقضي بفصل (٢٥٠٠) عامل من عُمّالها, فأضرب نحوَ (٥٠٠٠) عامل بحراني في التاسع من آذار ١٩٦٥ تضامناً مع زملائِهم المفصولين, واِنضمَّ إليهم أعداداً من الطلّبة, وخرجوا بمُظاهرات طافت شوارع مُدُن المنامة والمحرق (العبيدي, ١٩٧٦, ص. ٢٣٨) (Al-Obaidi, 1976, p. 238) ودفعت هذه الحادثة التجمُّعات السِّياسيَّة في البحرين, من القوميين والقوميين العرب, والشيوعيين, إلى توحيد توجُّهاتهم وتنظيم جُهد مُشترك عُرِفَ باسم الجبهة الوطنيَّة للقِوى التَّقدُّمية (الرميحي, ١٩٩٥, ص. ٣٩٨) (Al-Rumaihi, 1995, p. 398) وفي ٢٥ آذار, بادرت الجبهة الوطنيَّة للقِوى التَّقدُّمية؛ برفع مطالب المُضربين والتي تمثَّلت بالآتية:

(فخرو, د.ت, ص. ٥٠) (Fakhro, n.d, p. 50) .

١. إيقاف إجراءات فصل العُمَّال من وظائفهم.
٢. إعادة جميع العُمَّال المفصولين منذ عام ١٩٦١.
٣. الاعتراف بحق العُمَّال في التَّنظيم النقابي.
٤. رفع حالة الطوارِئ التي كانت سارية آنذاك عام ١٩٥٦.
٥. الاعتراف بحُرِّيَّة الصّحافة, والإجتِماعات العامّة, وحُرية الكلام والتعبير والرأي.
٦. إطلاق سراح السُّجناء السِّياسيين.
٧. السَّماح للمُبعدين خارج البحرين بالعودة إلى بِلادهم.
٨. إنهاء أعمال القمع الذي تُمارسهُ الشُّرطة على المواطنين.
٩. إقصاء الموظَّفين البريطانيين والأجانب عن شركة نفط البحرين (بابكو).

اِمتازت اِنتِفاضة آذار ١٩٦٥ في البحرين، بظاهرتين رئيسيتين هُما؛ توظيف قوَّة السِّلاح من قبل المُنتفضين لأوَّل مرَّة في تاريخ البحرين, واِشتراك المرأة البحرينية لأوَّل مرةً (إبراهيم، ٢٠٠٣، ص. ٤٨) (Ibrahim, 2003, p. 48) لذلك ردَّ الوطنيّون على السُّلْطة بالمِثل, فقاموا بحفر الخنادق، ووضع الحواجز في طريق القوَّات البريطانيَّة التي وقفت إلى جانب السُّلْطة, كما قاموا بحرق عدد من السيارات التابعة لشركة النفط والقوَّات البريطانيَّة, وقتلوا عدد من الجنود البريطانيين والمرتزقة, وأشعلوا النيران في دار الاِستِعلامات البريطانيَّة, ومكاتب شركة مكنزي, وفرضوا سيطرتهم على مركزي الشُّرطة في الحد وسترة, واِشتبكوا مع الشُّرطة والقوَّات البريطانيَّة

في اِشتِباكات أسفرت عن قتل وجرح عدد من الجانبين, وفي الثلاثين من آذار شُكِّلت فِرقاً فدائيّة تمكَّنت من القيام بأعمال عِدَّة منها: تدمير أنابيب المياه المؤدّية إلى القاعِدة العسْكريَّة البريطانيَّة, وحرق عشر سيارات تابعة للقوَّات البريطانيَّة أثناء تجوالها, ومُحاوَلة حرق إذاعة البحرين (العبيدي, ١٩٧٦, ص. ص. ٢٤١ ـ ٢٤٢)

(Al-Obaidi, 1976, p.p. 241 - 242).

وأمَّا الظاهِرة الثَّانية؛ هي مُشاركة المرأة في الحِراك الشعبي في البحرين وكانت فعَّالة ولا سِيَّما في تضميد الجرحى مِمّن رفضت مُعالجتهم مُستشفى الحُكومة, ولم يقتصر نشاطهن على تضميد الجرحى فحسب, بل أسهمنَ في المُظاهرات, وحدث اصطدام بينهنَّ وبين قوَّات الشُّرطة, أسفر عن مقتل أحد أفراد الشُّرطة, وإصابة آخرين بجروح, عندها حضرت قوَّات كبيرة من الشُّرطة, وأطلقت النار على المتظاهرات, واستمرَّت المُظاهرات النِّسائيّة حتى العشرين من نيسان ١٩٦٥, إذ تعرَّضنَ إثناءها إلى أنواع من الضَّربِ والاِعتِقال (العبيدي, ص. ص. ٢٤٢ ـ ٢٤٣) (Al-Obaidi, p.p. 242 - 243).

لم تستجب الحُكومة لمطالب المُتظاهرين, وعملت على اِستِعادة سيطرتها على الوضع تدريجيَّاً، وألقت القبض على أعداد كبيرة من المواطنين, وفرضت حظراً للتجول اِستمرَّ حتى مُنتصف شهر نيسان ١٩٦٥ على الرغم من استمرار المُظاهرات (الرميحي, ١٩٩٥, ص. ٤٠٠)

(Al-Rumaihi, 1995, p. 400) بعد ذلك؛ بدأت الحُكومة تتجاوب مع بعض المطالب بحذرٍ شديد, ونشر قانون الصحافة, والتصريح بإنشاء جريدة أسبوعية, وإرجاع المفصولين منهم إلى وظائفهم مع مُعاقبة المُضربين والقيادات السِّياسيَّة (فخرو, د.ت, ص. ٥٠)

(Fakhro, n.d, p. 50).

امتازت هذه الاِنتِفاضة بسعة قاعدتها الجماهيرية التي كانت تستند إليها من العُمَّال, والطلّاب, الذين تولّوا زمّام المُبادرة والقيادة بعد أنْ كانوا في سِياق الحركات الوطنيَّة السَّابِقة خاضعين للزعامات التقليدية, كما أنَّها تبنَّت أساليب المواجهة كطريق لتحقيق أهدافها, وهو بداية لنهاية أُسلوب المُجابهة التقليدية للسُلطة المُتمثِّل بالمُظاهرات والاِحتِجاج السِّلمي

(العبيدي, ١٩٧٦, ص. ٢٥٢) (Al-Obaidi, 1976, p. 252).

قارنت جريدة الغارديان البريطانيَّة (The Guardian) بين المرحلة الأولى من الاِضطِرابات التي جرت (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦) وبين اِنتِفاضة آذار ١٩٦٥ (المرحلة الثَّانية), قائِلةً: "**أنَّ الأولى جاءت نتيجة جهود الطَّبقة المتوسِّطة, بينما كانت الطبقة العامِلة تقف وراء الاِضطِرابات الثَّانية**", كما علَّقت صحيفة الأوبزرفر (Observer Magazine) بالقول: "**كانَ من المؤسف حقاً أنْ تُقمع حركة إصلاحيَّة بالعُنف البالغ, وأنَّ استعمال الحُكومة للقوّة في اِستعادة ما**

يُسمّى بالنِّظام لم يؤدِّ إلَّا إلى مزيد من الخيبة واليأس" (الرميحي, ١٩٩٥, ص. ٤٠٠) (Al-Rumaihi, 1995, p. 400).

المَبْحَث الثَّالِث: المُعارَضة السِّياسيَّة في الكويت: حركة القوميين العرب أنموذجاً حتى عام ١٩٦٧:

ظهرت حركة القوميين العرب في مطلع عقد الخمسينيات في أوساط طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت ومن الذين تأثَّروا بمُحاضرات المُفكِّر والسِّياسي والمؤرِّخ الدكتور قسطنطين زريق (١٩٠٩ ـ ٢٠٠٠) (عباس, ٢٠١٤) (Abbas, 2014) وأفكارِهِ التي أكَّدت قيام الوحدة, فشكَّلوا نواة حركة القوميين العرب, وبدأوا العمل في تشكيل حلقات تثقيفيّة تركَّزت في جمعية العروة الوثقى, وأصبح قسطنطين زريق مُرشِداً لها عام ١٩٥٠, وبدأت في الإنتِشار في بُلدان الخليج العربي (رميض, ٢٠٢٢, ص. ٢٥) (rmaid, 2022, p. 25) إذ لقيت الكويت مكاناً مُلائِماً لها عن الطريق أحمد الخطيب أحد الطلاب الذين تخرجوا من الجامعة الأمريكية عام ١٩٥٢, فشاركت الحركة في مجلسي الأوقاف والمعارف؛ نتيجة إيمانهم بالديمقراطية والمُشاركة السِّياسيَّة, وأسهمت بشكلٍ فعّال في مجلس الأُمَّة والتَّجرُبة البرلمانية في الكويت مُنذُ بداياتها, وكان لها أكثر من موقف معارض لسياسة الحُكومة في القضايا الداخليَّة والخارجيَّة (الزيدي, ٢٠٠٠, ص. ص. ١٧٧, ١٨٠, ١٨١) (Al-Zaydi, 2000, p.p. 177, 180, 181) وتحْديداً في بداية عهد حُكم الشّيخ صباح سالم الصباح نهاية عام ١٩٦٥, وأصبح واضحاً لدى الأمير الجديد مدى الضغط الذي تقوم به هذه العناصر على سياسة الحُكومة في محاولة لإخراج الكويت عن خطَّها السِّياسي المُتميِّز بالمرونة والإعتدال تِجاه القِوى المُختلفة ولا سِيَّما المُعارَضَة (قاسم, ١٩٩٦, ص. ٥٥) (Qasim, 1996, p. 55).

عارضت حركة القوميين العرب في المجلس النيابي الكويتي؛ القرار الذي خصَّ اِتِّفاقيَّة تنظيم العائدات, وهي الإتِّفاقيَّة التي تقدَّمت بها الحُكومة للمجلس وطالبت الموافقة عليها, وكان من المتوقع ألّا تحدث مُعارضة بالنسبة لبلد كالكويت قليل الخبرة بالحياة الديمقراطية, ولكن سرعان ما اشتدَّت تِلكَ المُعارَضَة التي تزعمتها حركة القوميين العرب, وحمَّلَ المُعارِضون على الإتِّفاقيَّة الغبن الذي سيلحق بمصالح الكويت, فرفضها مجلس الأُمَّة بالأجماع, واِستندت المُعارَضَة في رفضها لهذهِ الإتِّفاقيَّة على نقطتين رئيستين: (قاسم, ص. ص. ٥٤ ـ ٥٥) (Qasim, p.p. 54 – 55).

١. ما تضمنته الإتِّفاقيَّة من بعض المواد التي عدَّتها المُعارَضَة إجحافاً بحقوق الكويت, من ذلك تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن المُدّة التي سبقت توقيع الإتِّفاقيَّة, وعلى وجه التحديد خلال المُدَّة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) وما يعنيه ذلك من تنازل الحُكومة عن الضرائب المُستحقّة لها من قِبل الشَّركة.

٢. اِحتِجاج المُعارَضَة على شروط التحكيم, كون أنَّ التحكيم بحد ذاته يُعد مساساً بسيادة الكويت, فإذا كانت الخِلافات التي تقوم بين الشَّركة والحُكومة من اِختصاص الوكالة البريطانيَّة, فمن الطبيعي بعد أنْ استقلَّت الكويت, أنْ يكون أي نزاع يَنْشَأ بين الشَّركة والحُكومة هو من مهام المحاكم الوطنيَّة.

مع الإشارة إلى أنَّ الخطأ الذي وقع فيه قادة القوميون العرب في الكويت هو عدم إدراكهم حقيقة دورهم باعتبارهم أقلّية مُعارِضَة, والأمر ينبغي أنْ يكون مُحدَّد في تنْمية الرغبة في التغيير, أملاً في تحقيق مكاسب أكبر في اِنتِخابات عام ١٩٦٧ (أبو عيون, ٢٠١٦، ص. ٩١) (Abu Ayoun, p.). ولكن الذي حدث هو أنَّهم حاولوا فرض ديكتاتورية الأقلّية على الأكثرية, ثُمَّ اِستقالوا بطريقة جماعِيَّة تحت حجّة عدم مقدرتهم على مواجهة التكتُّل اليميني الرجعي (قاسم, ص. ٥٦) (Qasim, p. 56) وتحولت الحركة في اِتِّجاهها الفِكري إلى تيَّارين جديدين؛ الأوّل: التَّجمُّع الديمقراطي أو ما عُرِفَ بجماعة الطليعة بزعامة أحمد الخطيب, والتيّار الثاني: كُتلة النواب الوطنيين وتزعَّمهم جاسم القطامي (الزيدي, ٢٠٠٠, ص. ١٨١) (Al-Zaydi, 2000, p. 181).

أصابَ الضُّعف والجمود حركة القوميين العرب في الكويت, بسبب تبنّي الحركة الأُم الاِتِّجاه الماركسي, ورفض فرع الكويت لهذا التحول, إلى جانب ما أصابها من ضعف نتيجة تخلّي جمال عبد الناصر عن دعم القِوى القوميّة بعد نكسة حُزيران ١٩٦٧, واِبتِعاد النُّخب الاِجتِماعيّة المؤيّدة للحركة داخل الكويت, واِتِّجاهها نحو العمل الديمقراطي, والمُطالبة بالمُشاركة السِّياسيَّة, وتعزيز التَّجرُبة البرلمانية في أواخر عقد الستينيات ومطلع عقد السبعينات, هذا وأنَّ بقاء الحركة في مواقع المُعارَضَة تحمل أفكاراً ومفاهيم لم تكن مقبولة إلى حدٍّ ما من بعض النُّخب الاِجتِماعيّة المُحافِظة التي وجدت أفكاراً لا تنطبق مع واقع المُجتمع المحلّي ومتطلباته الأساسيَّة, في الوقت الذي اِتَّبعت فيه الحُكومة سياسة الإصلاح والرفاه الاِجتِماعي, واِرتِفاع مُستوى دخل الفرد فاِنشغل المُجتمع عن التجاوب مع القضايا التي طرحتها الحركة لسنواتٍ عديدة (الزيدي, ٢٠٠٠, ص. ١٨٢) (Al-Zaidi, 2000, p. 182).

المَبْحَث الرَّابِع: الحِراك المُسلَّح وتصاعد المدّ الوطني في عُمان:

اِعتمد نِظام الحُكم في سلطنة عُمان على المركزيَّة منذ تأسيس الأُسرة الحاكِمة (أُسرة البو سعيد) في القرن الثامن عشر, وعلى أفراد هذه الأُسرة الذين تولَّوا الحُكم في عُمان بِدءاً من: فيصل بن تركي (١٨٥٦ ـ ١٩١٣), وتيمور بن فيصل (١٩١٣ ـ ١٩٣٢), وسعيد بن تيمور (١٩٣٢ ـ ١٩٧٠), وما بعدهم قابوس بن سُلطان (١٩٧٠ ـ ٢٠٢٠), واِتَّسمَ نِظام عُمان السِّياسي بالطابع القبلي القائِم على السُّلْطة المُطلقة, فالحاكم يمارس السُّلْطة (التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة), أمَّا إداريَّاً فتسير وفق التقاليد والأعراف القبلية, وترتبط الإدارة المدنيَّة بالشيوخ وكُلّ

واحدة منهم يُعيّن من قِبل السُلطات, ويعتمد السُلْطان في الأُمور السِياسيَّة والإداريَّة والعسْكريَّة على رؤساء الدوائر الحكومية والمُستشارين البريطانيين, أمّا إدارة المُدن التي تقع خارج منطقة مسقط، فتُدار من قِبل الولاة الذين يعيّنهم السُلْطان نفسه, وبعد أنْ أُستُحْدِثت وزارة الداخليَّة, أصبح هؤلاء الولاة مُرتبطين بها, وكُل واحد منهم كان مسؤولاً عن إدارة القضايا المدنيَّة ضِمنَ منطقة إدارية محدودة في الولاية (شاكر, ص. ص. ٨٦٩ ـ ٨٧٠)
(Shaker, p. p. 869-870).

لِذا كانت هناك هيْمَنة ثلاثية على داخل السَّلطنة, والإمام غالب الهنائي في نزوى, وسليمان بن حمير في الجبل الأخضر, وعيسى الحارثي حاكم الشرقية في الجنوب الشرقي, وعند وفاة الإمام عام ١٩٥٤, تمّت البيعة للإمام غالب بن علي, وأصبح أخوه طالب بن علي قائداً لقوَّات الإمام ومركزه في الرستاق (النقيب, ١٩٨٩, ص. ١٣٩) (Al-Naqib, 1989, p. 139). هذا النِّظام في طبيعته حدَّد مسارات الحِراك الوطني في السَّلطنة بِاتِّجاهات الإمامة والسَّلطنة حتى ضعفت الإمامة وترسَّخت مفاهيم السَّلطنة وظلَّت قائِمة حتى اليوم.

شرَّعت حُكومة مسقط بالاتفاق مع بريطانيا وشركات النفط البريطانيَّة منذ عام ١٩٥٢, بإعداد جيش قوي لاكتساح بلاد الإمامة (نزوى), تمهيداً لضمِّها إلى السَّلْطَنة, إذ وضعت تحت تصرُّف شركات النفط التي تولَّت تمويل الحملة, ولما تمَّ كُل شيء, وتقرر الشروع بالعمل, أصدر وزير خارجيَّة السُلْطان بلاغاً رسمياً في ٥ كانون الأوَّل ١٩٥٥, أعلنَ فيه الحرب على الإمامة, ودعا الإمام إلى الخضوع والاستسلام للسلطان, غير أنَّ الإمام رفض الأمر, وعليه؛ تقدم جيش السُلْطان والجيش البريطاني إلى نزوى, والسِّيطرة عليها, ولجأ الإمام للمقاومة
(سعيد, د.ت, ص. ١٧١) (Said, n.d., p. 171).

اِنسحب الإمام غالب وقادته إلى مدينة بلاد سيت القريبة من سفوح الجبل الأخضر والمركز القوي لقبيلته بني هناة, ومن هناك أرسل صالح بن عيسى الحارثي موفداً من قبله, للتباحث مع السُلْطان سعيد بن يتمور, لكن الأخير توجَّهَ إلى نزوى, ليبارك لجيشه بنفسه والضباط البريطانيين, أمَّا صالح لمَّا عَلِمَ بذلك؛ توجَّهَ إلى الدمام في المملكة العربية السعودية, واِستقبله الملك سعود اِستقبالاً رَسميَّاً, واِلتقى صالح بالشّيخ طالب الهنائي أخ الإمام غالب, ومن هناك عملوا على اِكتساب الدعم العربي, فالتقى الشّيخ صالح بالرئيس جمال عبد الناصر, وكان من مُخرجاته فتح مكتب للإمامة في القاهرة في حزيران ١٩٥٦, وبعد ذلك فتحت مكاتب في بغداد والكويت وبيروت والجزائر, أمَّا الإمام غالب بَقِيَ في بلاد سيت حتى تموز عام ١٩٥٧, وبدأت بذلك مرحلة جديدة من الحِراك الشعبي بِاتِّجاه الإمامة ضِدَّ السَّلطنة في الجبل الأخضر
(الطائي, ٢٠٠٨, ص. ص. ٢٠٠ ـ ٢٠١) (Al-Ta'i, 2008, p.p. 200-201).

وفي ٦ حزيران ١٩٥٧, هاجم البريطانيون الجبل الأخضر, واِستمرَّت المعارك قُرابة الأسبوعين, اِستبسلَ العُمانيون في القتال, رُغمَ الخسائِر التي قدَّموها بسبب عنف الغارات الجوّيَّة البريطانيَّة على التجمُّعات الوطنيَّة (سعيد, د.ت, ص. ص. ١٧١ ــ ١٧٢) (Said, n.d., p.p. 171–172) وحاولت الإدارة البريطانيَّة التفاوض مع الإمام للخروج من المعركة بأقل الخسائر؛ فكان جواب الإمام بوضع الشُّروط الآتية:

١. أنْ تكون المُفاوضات تحت إشراف لجنة دولية مُحايدة.
٢. سحب جميع القوَّات البريطانيَّة من أراضي دولة الإمامة التي اِحتلَّتها عام ١٩٥٥.
٣. إخلاء جميع الولاة الذين عينتهم السُّلُطات البريطانيَّة من مراكزهم في بعض المناطق العُمانية.

الَّا أنَّ الإدارة البريطانيَّة لم توافق على مطالب الإمام, فعادت المُناوشات بين الجانبين, ففي ٣٠ نيسان ١٩٥٨؛ دَمَّرَ العُمانيون مقرّ وزارة خارجيَّة حُكومة مسقط, فأحدث هلعاً في نفوس الجالية البريطانيَّة, وهاجموا مركزاً للقوَّات البريطانيَّة في منطقة سيح المالح إذ توجد فيه مقر شركة النفط, فأشعلوا براميل النفط ودمّروا مُعِدَّات الجيش البريطاني وشركة النفط البريطانيَّة, وقصر السُّلْطان الذي يتَّخِذه الضباط البريطانيين مقرَّاً لهم, واشتبكوا مع كتيبة بريطانية بقيادة الميجر بيكر فقتل مع جميع أفراد الكتيبة, وعلى أثر هذه الأحداث؛ أرسل السُّلْطان سعيد بن سُلطان مبعوثه الشّيخ إبراهيم العبري للتفاوض مع الإمام غالب, غير أنَّ الأخير أصرَّ على شروطه الأخيرة, وبَدَأ البريطانيون والسُّلْطان بوضع إستراتيجيَّة جديدة تمهيداً لعمليَّاتِ الهجوم على الجبل الأخضر (الطائي, ٢٠٠٨, ص. ص. ٢٠٥ ــ ٢٠٦) (Al-Ta'i, 2008, p.p. 205- 206).

اِستمرَّت الأوضاع على ما هي عليه في عُمان؛ لا سِيَّما بعد وقوف بعض الدول العربية إلى جانب الإمامة, ودعمهم لها بالمال والسِّلاح, وإدانة حُكومة الإدارة البريطانيَّة من قِبل الأُمم المُتَّحِدة, وعليه؛ أرادت الخارجيَّة البريطانيَّة الاِلتِفاف على الإدانات الدوليّة والضغوطات الخارجيَّة فاِقترحت على قادة الإمامة الدخول في مُفاوضاتٍ مباشرة, وبعد تردُّد؛ قبل الإماميون الاقتراح, وفي عام ١٩٦١ عُقِدت ثلاثة اِجتِماعات في بيروت, بين ممثِّلي الإمامة, والمقيم السِّياسي البريطاني في البحرين الذي مثَّلَ في الوقت نفسه السُّلْطان سعيد بن تيمور, وقدَّم وفد الإمامة ثلاثة مُقترحات هي الآتية:

١. عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه السَّلطنة قبل عام ١٩٥٥.
٢. تحرير الأسرى العُمانيين من المُعتقلات البريطانيَّة.
٣. دفع الحُكومة البريطانيَّة تعويضات عن كل أنواع الدمار التي تسبّبوا بها.

قَبِلَ المفاوضون البريطانيون تِلكَ المُقترحات وتدارسوها، واِقترحوا الآتي:

١. على الإمامة؛ المُبادرة على سحب الشكوى المُقدَّمة إلى الأُمم المُتَّحِدة.

٢. وقف الأعمال العسْكريَّة.

وردَّ ممثِّلو الإمام على النقطة الأولى بالرفض, وعلّلوا ذلك؛ بأنَّ الأُمم المُتَّحِدة قامت أساساً لحل الخِلافات السِّياسيَّة, والإعتِراض على النقطة الثَّانية؛ كون أنَّ الأمر غير مُمكناً, طالما أنَّ البريطانيين لم يثبتوا رغبتهم الحقيقية في السَّلام, واِقترح الممثِّلون البريطانيون بأنْ يعود الزُّعماء من اللّاجئين ويعيشوا تحت حكم السُّلْطان والبريطانيين, فردَّ ممثِّلو الإمام قائلين: "**إنَّ الأمر لا يتعلَّق بأفراد على وجه الخصوص, بل هي قضيَّة وطنيَّة, وهكذا اِنتهت اللِّقاءات دونَ أيَّ نتيجة تذكر**" (غباش, د.ت, ص. ص. ٢٨٦ ـ ٢٨٧)

(Ghobash, n.d., pp. 286–287).

لم تسفر المُفاوضات بين الإمامة والإدارة البريطانيَّة في السَّلطنة إلى أيّ نتيجة, عندها تمَّ تشكيل (جبهة تحرير ظفار) بقيادة لجنة تنفيذيَّة مُنتخبة على رأسها يوسف بن علوي, مُمثِّل الجبهة في القاهرة, ومحمد أحمد الغساني من ظفار, عن طريق مؤتمر تأسيسي عُقد في وادي نجيز في المنطقة الوسطى من أرياف ظفار, وأصدرت اللِّجنة في ٩ حزيران ١٩٦٥ بياناً ناشدت فيه الجماهير بدعم الجبهة وتأييدها, كونها مع الثورة, واختارت إقليم ظفار مركزاً لبدء الكفاح المُسلَّح في ذلك الوقت لعِدّة أسباب, منها الآتية: (شهداد, ١٩٨٩, ص. ٢٦٤)

(Shahdad, 1989, p. 264).

١. النُّضوج السِّياسي الشعبي في ظفار والتصدِّي للبريطانيين, إذ بَلَغَ السّخط الشَّعبي مداه.

٢. بُعد مسافة نشاط الحركة في ظفار عن مواقع القيادات العسكريَّة البريطانيَّة، فضلاً عن مُلاءمة المنطقة لحرب العصابات بسبب طبيعة المنطقة الجبليَّة الوَعِرة.

وهكذا بَدَأت طلائِع الثورة في ظفار منذ أنْ أُعلِنَ بيان اللِّجنة في ٩ حزيران ١٩٦٥, فقامت بالعديد من العمليّات الفدائيّة ضِدَّ مُنشآت شركة النفط الأمريكيَّة العامِلة في إقليم ظفار, وكان من المُمكن اِحتواء تِلكَ العمليات لولا أنْ تفجَّر الموقف في ٢٨ نيسان ١٩٦٦, حين وقعت مُحاولة اِغتيال تعرَّض لها السُّلْطان سعيد بن تيمور, عندما كان يستعرض حرسه الخاص وفيه عدد من الظفاريين المُنتسبين لجبهة تحرير ظفار, وعلى أثر وقوع الحادث؛ اِحتجب السُّلْطان عن الظهور, الأمر الذي جعل العُمانيين يعتقدون أنهُ قُتِل, وأنَّ السُّلُطات البريطانيَّة أصبحت هي من تُدير شؤون السَّلْطَنة (قاسم, ١٩٩٦, ص. ١٤٦) (Qasim, 1996, p. 146) وعلى أثر ذلك قام السُّلْطان تيمور بِاستبعاد جميع العناصر الظفارية من قوَّاتهِ المُسلَّحة, وأحلَّ محلَّها عناصر من القبائل العُمانيّة المُخلصة له, لحراسة منطقة ظفار السَّاحِليَّة (شهداد, ١٩٨٩, ص. ٢٦٦)

(Shahdad, 1989, p. 266).

اِستمرَّت الثورة الظفارية أكثر من عشر سنوات, بدءاً من عام ١٩٦٥ وحتى إخمادها عام ١٩٧٦, واكبت هذه الثورة اِنحِسار المدّ القومي العربي مُنذ نهاية عقد الستينيات, ولذلك بدأت

قيادات الجبهة بالتحوّل إلى اِتّجاهات أكثر تطرُّفاً, ثُمَّ عَمِلَت الجبهة على تغيير اِسمها من الجبهة الشعبيّة لتحرير ظفار, إلى الجبهة الشعبيّة لتحرير عُمان والخليج العربي المُحتل, والتي أدَّت دوراً مُهِمَّاً في النصف الأوّل من عقد السبعينات من القرن الماضي (قاسم, ١٩٩٦, ص. ص. ١٤٨ ـ ١٤٩) (Qasim, 1996, pp. 148 – 149).

وبذلك عزَّزت مسارات الحِراك الشعبي ليسَ في حدود سلطنة عُمان فحسب؛ بل بإجراءات واسِعة في إطار منطقة الخليج العربي ولا سِيَّما في مواجهة الإدارة البريطانيَّة، فكانت من نتائِجه قرار الإنسِحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨، ووضع إطار زمني له نهاية عام ١٩٧١، وهذا ما تحقَّقَ فعلاً.

المَبْحَث الخامِس: نشاط الحركة العُماليَّة وتنامي الفِكر النِّقابي في السّعوديَّة وقطر حتى عام ١٩٦٨:

أولاً: الحركة العُماليَّة في المملكة العربيَّة السّعوديَّة ١٩٥٦:

بدأ نشاط الحركة العُماليَّة في المملكة العربية السّعوديَّة عام ١٩٥٣, ولا سِيَّما اِحتِجاج عُمَّال منطقة الظهران ضِدَّ شركة النفط الأمريكيَّة (أرامكو), بقيادة المُعارِض السّعودي ناصر السعيدي, الذي أسَّسَ اللّجنة العُماليَّة السعودية, إذ أرسل رِسالةً إلى الملك سعود بن عبد العزيز طالب فيها بإصلاح حال العُمَّال طبقاً لمبادِئ الحركة العُماليَّة, وكان السعيد من الزعماء العُمَّاليين في المنطقة الشرقية, الذين أُعتقلوا عام ١٩٥٣، وأُطلق سراحه مع آخرين بعد الإضراب العام لعُمَّال شركة أرامكو، إلَّا أنَّه فُصِلَ ثانية من الشركة ونُفِيَ إلى منطقة حائل (الجهني, ٢٠٠٥) (Al-Juhani, 2005).

وفي أثناء زيارة الملك سعود للمنطقة الشرقية في ٩ حزيران ١٩٥٦، خَرَجَ العُمَّال بمظاهرة حاشدة, وكانت تِلكَ اللحظة حاسِمة في تاريخ الحركة العُماليَّة السعودية, وظهرت الجوانب السِّياسيَّة للحراك العُمَّالي ورفع العُمَّال شِعارات وقُدِّمت عرائض للملك طالبوا فيها بسنِّ دَستور للبلاد، وإجازة الأحزاب السِّياسيَّة والتنظيمات الوطنيَّة، وحق التَّنظيم النقابي، وإلغاء مرسوم ملكي يقضي بمنع الإضرابات والتظاهر، وإجلاء القاعدة الأميركية في الظهران، وإيقاف تدخل شركة أرامكو في الشؤون الداخليَّة للبلاد, إلَّا أنَّ الملك أوعز لأمير المنطقة الشرقية (بن جلوي) أخذ التدابير اللَّازِمة والقضاء على الحركة العُماليَّة بالتعاون مع إدارة شركة أرامكو؛ اِستطاع بن جلوي حصر القيادة البارِزة ومنهم ناصر السعيدي واِعتِقالهم, وكانت أحداث عام ١٩٥٦ هي آخر تحرُّكات الحركة العُماليَّة في السّعوديَّة (القحطاني, ٢٠١٤) (Al-Qahtani, 2014).

لا شكَّ أنَّ هُناكَ عوامل عِدّة خفَّفت من حِدَّة نشاط الحِراك العُمَّالي النِّقابي في السعوديّة ومن ثُمَّ القضاء عليه، وكان من أهمُّها: تركيبة المُجتمع السّعودي ذو المرجعيَّة القِبليَّة، وحملات الإعتِقال التي بدأت منذ عام ١٩٥٦ واِستمرَّت حتى عام ١٩٧٠, فضلاً عن اِعتِماد السُّلُطات

السّعوديَّة على ترويج الخِطاب الإسلامي المدعوم بالمؤسَّسات الرَّسميَّة في أوائل عقد الستينيَّات من القرن الماضي، في كبح جماح التيّارات اليساريّة والقوميّة ومنعها من الإنتِشار, ولذلك اِنحسر النَّشاط السِّياسي والنِّقابي، وبعد اِرتِفاع عائدات النفط في أوائل عقد السبعينيَّات، مكَّنَ النِّظام السِّياسي القائم من توسيع قاعدة المستفيدين إلى حدٍّ كبير، واِستبدال العُمَّال المحلِّيين بعُمَّال وافدين أجانب ومن جنسيَّاتٍ عربيَّة وآسيويَّة (القحطاني؛ العوَّامي, ٢٠١١, ص.٢٤١ وما بعدها؛ الرشيد, د.ت, ص. ص. ١١٥, ١١٦) (Al-Qahtani; Al-Awami, 2011, p. 241 and beyond; Al-Rasheed, n.d., p. 115, 116).

ثانياً: الحِراك النِّقابي العُمَّالي في قطر (١٩٥٠ ــ ١٩٦٣):

كانت البداية الأولى لظهور التكتُّلات العُماليَّة في عقد الخمسينيَّات من القرن الماضي, بعد أنْ توجَّه مجموعة من القطريين مُنذُ عام ١٩٤٦ للعمل في شركة نفط قطر والتي كانت تشمل: شركة نفط قطر المحدودة, وشركة شل المحدودة, وشركة كونتنتال أويل المحدودة (سنان, ١٩٦٦, ص. ١٦٣ وما بعدها) (Sinan, 1966, p. 163 et seq.) وكوَّنوا عام ١٩٥٠ مجموعة عامِلة لها مطالبات نقابيَّة ووطنيَّة موحَّدة, كما توجَّه اِهتمام الفِئات الأكثر وعياً من العاملين القطريين في شركات النفط للمُطالبة بالمُشاركة في الشأن العام، وذلك من خلال تفاعل الرأي العام القطري, مع مؤثِّرات الدعوات القوميَّة في مصر وسوريا والعراق, وفي هذه المُدّة؛ ظهرت لجان العُمَّال في مناطق دخان, وأم سعيد, ورأس أبو عبود, وهناك مُطالبة بلجنة تُمثِّل العاملين في الحكومة, كما سبق ذلك عام ١٩٥٥ وتأسيس الجمعيَّة الإسلاميّة, التي منعتها الحُكومة من النَّشاط, بحِجَّة حصول القائمين عليها على مُساعدات من حاكم البحرين، واِستمرَّ تأثير هذه الجمعيَّة عِبرَ شخصيَّات منهم: عبد الله حسين نعمة, وعبدالله خليفة المطاوعة, وأحمد بن ناصر عبيدان وغيرهم (الكواري, ٢٠١١) (Al-Kuwari, 2011).

وظهرت تجمُّعات وشخصيَّات من قبائل وعائِلات قطريَّة أُخرى, بما فيهم أفراد من أُسرة آل ثاني من الحمد والأحمد, وكان حمد العطية وآخرون أنشأوا مُنظَّمة التكسي, التي ضمّت مالِكي سيارات النقل والأُجرة, وجميعهم من قطر، بهدف حِماية مصالحهم في مواجهة كبار التُّجَّار والمقاولين الذين بدأوا يحتكرون أنشِطة النقل, وفي عام ١٩٥٩ أسَّسَ العطية نادي الطليعة الذي زاول نشاطاً ثقافياً وبذلك اِستقطب الجمهور القطري بما طرحه من نقد في مسرحهِ ومجلَّتهِ الشَّهريَّة, حتى أُغلق وزج ببعض أعضاءه في السَّجن, وحظر انتساب بقية أعضاءه إلى الأندية الأُخرى, وتلا ذلك نادي الجزيرة الاِجتِماعي الذي استقطب عدداً من الطلبة إلى جانب العاملين في شركات النفط، وأسَّست فرقة الأضواء بقيادة عبد العزيز ناصر, وعبد الرحمن المناعي, وفي ضوء هذا الحراك المتنوع الذي برز في عقد خمسينيات القرن العشرين؛ وكانت مسْألة المُشارَكة في إدارة الشأن العام مطروحة, واِستجابت الحُكومة برئاسة المُستشار البريطاني لتِلكَ المطالب,

وبفكرة إنشاء مجلس بلدي ينتخب ثلثي أعضائِها, وفق وثيقة أطلق عليها دستور مجلس بلدية الدوحة, وهذا الدستور أقرَّ بحق أهل قطر في اِنتِخاب ثلثي أعضاء المجلس البلدي المكوّن من (٢٤) عضواً, وهو يعدُّ أوّل اِستجابة للمُشاركة في الشأن العام بشكل حداثي, وخارج الأُطر التقليدية, وكان هذا المجلس من المُفترض اِنتِخاب ثلثي أعضائه, لم يرَ النور, ولم يجري اِنتِخابه، وإنَّما عُيِّنَ أعضائه من قِبل الحاكم, كما عُيِّنت سكرتاريَّة له, وبالرغم من قوَّة المُطالبة الشعبيّة بالعدل والمساواة والمشاركة بشكل عام، فأنَّ الإصلاح الإداري الذي شهدته حُكومة قطر بدءاً من عام ١٩٦٢, على إثر انتقال الحُكم للشيخ أحمد بن علي, وتولي مهام المشيخة خليفه بن حمد ولاية العهد ورِئاسة مجلس الوزراء ووزيراً للماليَّة، لم تُطرح فِكرة المُشاركة على مُستوى مجلس بلدي أو مُستوى أعلى منه حتى تاريخ تقديم مطالب الحركة الوطنيَّة الاِجتِماعيّة والسِّياسيَّة الشاملة في آذار عام ١٩٦٣, وترتَّبَ عليها؛ اِعتِقال العشرات من القطريين, وإبعاد بعضهم من البِلاد, وعندما تمَّت الاِعتِقالات وأُجهِضت الحركة العُماليَّة ولا سِيَّما قيادات الحِراك الشعبي، وبذلك أصدر حاكم قطر بياناً أوضح فيه منهاج العمل الشامل لتقدُّم البِلاد (الكواري, ٢٠١٢) (Al-Kuwari, 2011).

وبذلك شُكِّلت فِكرة تأسيس النوادي والجمعيَّات نشاطاً مُتقدِّماً في مسارات الحِراك الوطني الشعبي الذي شَهِدته منطقة الخليج العربي خلال مُدَّة الدِّراسة حتى أواخر عهد الستينيَّات من القرن الماضي، وبدايات تحقيق الاِستقلال السِّياسي في المنطقة.

الخاتِمة والاِستنتاجات:

شهدت منطقة الخليج العربي تحوّلات شامِلة في النُّصف الأوَّل من القرن العشرين ولا سِيَّما بعد اِكتِشاف النفط وتحوّل اِقتِصاديَّات المنطقة من الاِقتِصاد التقليدي القائِم على صناعة الغوص على اللؤلؤ إلى اِكتِشاف النفط وسباق الشركات للعمل فيها، الأمر الذي اِنعكس على المُجتمع الخليجي وألزمه في تطوير مؤسَّسات التَّعليم بكل أنواعها، والاِنفِتاح على التجارب الإقليميَّة والدوليَّة، وهذا الأمر لا شكَّ أنَّه غيَّرَ مُستوى العلاقات الداخليَّة ولا سِيَّما بين أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال والعاملين، وهذا التحوّل تطلَّب اِستحداث نقابات للعُمَّال بهدف المُطالبة بحقوقهم المشروعة وكانت تِلكَ هي نقطة تحوّل جوهريَّة شهِدها المُجتمع الخليجي للمُطالبة بالحقوق وتفعيل مفهوم المُعارَضة الوطنيَّة، وهذا ما شهدته الكويت التي عُدَّت رائِدة في مسيرة المُعارَضة البرلمانيَّة ليست في مُحيطها الخليجي فسحب؛ بل في مُحيطها الإقليمي والدولي، وأمَّا على صعيد التحوّلات الأُخرى بما فيها إمارات السَّاحل العُماني التي قادت حِراك شعبي وطني كان يستهدف إنهاء الإدارة البريطانيَّة، وتفعيل دَور المِلاكات الوطنيَّة، وهذا ما حصل في سلطنة عُمان وإمارات السَّاحِل العُماني، فضلاً عن ذلك؛ تنامي أنشِطة العمل النقابي في كُل من المملكة العربيَّة السعوديَّة وقطر، وبالتالي؛ أسهم هذا الحِراك بالمُحصِّلة النهائِيَّة في وضع أُسُس

لنهضة المنطقة وتحْديث تجاربها في البناء والتنمية المُستدامة وهذا هو واقع المنطقة اليوم. وفي ضوء ما تمَّ عرضه في سياق هذه الخاتِمة، يُمكِن بيان الإستنتاجات التي خرجت بها الدِّراسة وهي الآتية:

أوَّلاً: أسهم التحوّل الإقتِصادي الذي شهدته المنطقة الخليجيَّة بعد اِكتِشاف النفط في بدايات عقد الثلاثينيَّات من القرن الماضي ومُغادرة الإنتاج التقليدي القائِم على أساس صِناعة الغوص وبعض الأنشِطة التقليديَّة الأُخرى؛ إلى تحوّلات إستراتيجيَّة ولا سِيَّما على الصعيد الإجتِماعي وتنظيم علاقات العمل، وهذا بدوره أسَّسَ لبدايات الحِراك الشعبي الوطني.

ثانياً: على الرغم من قوَّة الروابط الأُسريَّة والإرث القِبلي التقليدي، وسُلالة الأُسر الحاكِمة في الخليج العربي، إلَّا أنَّ التحوّلات الإجتِماعيَّة اِخترقت هذه المنظومة، وبدأت تطالب بالحقوق والحرِّيات، وأنموذج ذلك المُعارَضة النشطة في أروِقة السُّلطة التشريعيَّة في الكويت وقادتها حركة القوميين العرب.

ثالثاً: أسهمت مقوِّمات التَّعليم وتأسيس المُنتديات والجمعيَّات الثقافيَّة والأدبيَّة، في دور رائِد في الحِراك الشعبي الذي شهدته البحرين، والذي عبَّرَ عن مُستوى النَّضج لقيادات ذلك الحِراك، فكانت محطَّة للاِنتِقال إلى مناطق أُخرى مُتفرِّقة في الخليج العربي، وأسَّست لتجارب مُعارضة ناضِجة.

رابِعاً: تنوَّعت وسائِل الحِراك الشعبي أحياناً في المواجهات السِّلميَّة، وتوظيف وسائِل الثقافة والإعلام، وأحياناً بالاِحتِجاجات والمُظاهرات والعمل النقابي، وأحياناً أُخرى بالمواجهات المُسلّحة، وهذا ما حصل في أنشِطة وفعّاليَّات جبهة إقليم ظفار في سلطنة عُمان خلال المدَّة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٦).

خامِساً: تفاعلت أنشِطة الحركات العُماليَّة في عُموم منطقة الخليج بردود فعل مُعاكِسة لإدارة شركات النفط العامِلة في الخليج، وكانت قيادات تِلكَ الحركات العُماليَّة تطالب بالحقوق كونها اِستحقاقات وطنيَّة وليست بإرادات أجنبيَّة، وهذا ما شهدته حركات النقابات العُماليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة وقطر.

سادِساً: تقترح الدِّراسة إجراء المزيد من الأبحاث والمُتابعات عن تجارُب الحِراك الشعبي في منطقة الخليج العربي ولا سِيَّما ما بعد الإستقلال السِّياسي وتجارب التحديث والإنفِتاح على التجارب العالميَّة، ويُمكن إجراء مثل هذه الدِّراسات في كل بلد خليجي على حِدا، وِفقَ الخصوصيَّة القائِمة وحدود الإستثمار وتقييم وتقويم النتائِج المُتحقِّقة.

قائِمة المصادر:

إبراهيم, نبيل خليل. (٢٠٠٣). **حركة التحديث في البحرين ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣.** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ديالى.

أبو عيون, كاظم عبد الزهرة. (٢٠١٦). **أحمد محمد الخطيب وأثره في المعارضة البرلمانية في الكويت حتى عام ١٩٦٩**. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة و.

الأنصاري, محمد جابر. (١٩٨٠). تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي. **مجلة المؤرخ العربي**, (الخامس عشر).

الجهني, سعد. (٢٢/٥, ٢٠٠٥). الحركة الإصلاحيَّة في السعودية. **الحوار المتمدن**, (١٢٠٥). **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37797**

الحمداني, طارق نافع, الحلو, صادق ياسين, وحميدي, جعفر عباس. (٢٠١٥). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. دار ومكتبة عدنان.

الرشيد, مضاوي. (د.ت.). **تاريخ العربية السّعوديَّة بين القديم والحديث**. (عبد الإله النعيمي, مُترجم). (ط.٢). دار الساقي.

الركابي, كريم طلال مسير. (٢٠٠٥). التِّجارة في البحرين قبل اِكتشاف النفط, **مجلة كلية التربية الأساسية**, (الخامس والأربعون).

الرميحي, محمد غانم. (١٩٩٥). **البحرين مشكلات التغيير السِّياسي والإجتِماعي**. (ط.٤). دار البريد.

رميض, صباح مهدي. (٢٠٢١). **تاريخ البلاد العربية المعاصرة ١٩٠٨ ــ ١٩٩٥**. دار عدنان للنشر والتوزيع.

رميض, صباح مهدي. (٢٠٢٢). **أعلام النخبة في الخليج العربي الحديث والمعاصر**. دار عدنان للنشر والتوزيع.

الزيدي, مفيد. (٢٠٠٠). **التيارات السِّياسيَّة في الخليج العربي ١٩٣٨ ــ ١٩٧١**. مركز دراسات الوحدة الأفريقية.

سعيد, أمين.(د.ت.).**الخليج العربي في تاريخه السِّياسي ونهضته الحديثة**. دار الكاتب العربي.

سنان, محمود بهجت. (١٩٦٦). **تاريخ قطر العام**. مطبعة المعارف.

شاكر, محمود. (٢٠١١). **موسوعة الخليج العربي**. (ج.٢). (ط.٥). دار أُسامة للتوزيع والنشر.

شهداد, إبراهيم محمد إبراهيم. (١٩٨٩). **الصِّراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣ ــ ١٩٧٥**. دار الأوزاعي للطباعة والنشر.

شهداد, إبراهيم. الحراك الشعبي في قطر ١٩٥٠ ــ ١٩٦٣. (٢٠١٢). **مجلة الروزنامة**, (العاشر).

الطائي, عبد الله بن محمد. (٢٠٠٨). **تاريخ عُمان السياسي**, مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع.

الطائي, هاشم عبد الرزاق صالح. (د.ت.). **التيار الإسلامي في الخليج العربي (١٩٤٥ ــ ١٩٩١)** دراسة تاريخيَّة. مؤسسة الإنتِشار العربي.

الطائي, هاشم عبد الرزاق صالح. (٢٠١٢). ملامح نمو الوعي الديمقراطي في الخليج العربي دراسة تاريخيَّة. **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**, ٧ (٣).

عباس, أحمد ناظم. (٢٠١٤). **قسطنطين زريق ودوره الفكري ومنهجه في كتابة التاريخ**. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.

العبيدي, إبراهيم خلف. (١٩٧٦). **الحركة الوطنيَّة في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧٩**. مطبعة الأندلس.

العبيدي, سمير عبد الرسول. (د.ت.). **جذور الحركة الوطنيَّة في البحرين (١٩٣٢ ـ ١٩٣٩)**. قِسم الدراسات التاريخيَّة, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

العدول, جاسم محمد, وهيم, طالب محمد, الحفو, غانم محمد, والسبعاوي, عوني عبدالرحمن. (١٩٨٦). **تاريخ الوطن العربي المعاصر**. دار ابن الأثير للطباعة والنشر.

عزت, عزة علي. (١٩٨٣). **الصحافة في دول الخليج العربي: الكويت ـ البحرين ـ الإمارات ـ قطر ـ عُمان**. (سنان سعيد, مراجعة). (ج.١). مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي.

العوَّامي, سيد علي السيد باقر. (٢٠١١). **الحركة الوطنيَّة شرق السّعوديَّة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣**. (ج.١). د.ن. .

غباش, حسين عبيد غانم. (د.ت.). **عُمان الديمقراطية الإسلاميّة تقاليد الإمامة والتاريخ السِّياسي الحديث ١٥٠٠ ـ ١٩٧٠** (أنطوان الحمصي, مراجعة). د.ن. .

فخرو, منيرة أحمد. (د.ت.). **المُجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**. إصدارات مركز أبن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

قاسم, جمال زكريا. (١٩٩٦). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**. (المجلد الرابع). دار الفكر العربي.

القحطاني, علي. (٢٠/١١, ٢٠١٤). الحركة العُماليَّة في شرق السعودية. **موقع السفير العربي**. **http://arabi.assafir.com/Article/25/3988**

الكواري, علي خليفة. (٨ كانون الثاني, ٢٠١١). بوادر الوعي السِّياسي في قطر. **جريدة إيلاف الإليكترونية**. **http://elaph.com/Web/opinion/2011/1/623787.html**

النقيب, خلدون حسن. (١٩٨٩). **المُجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. (ط.٢). مركز دراسات الوحدة العربية.